# سنة ١٩٠٦

مسألة طابا . تقرير هام من مختار باشا للحكومة المصرية . سفرى للاستانة لانهاء المسألة . احتجاج الحكومتين المصرية والانجليزية الرسمى . بلاغ انجلترا النهائى . تعيين أعضاء اللجنة وتحديد التخوم . ملك الانجليز هانئ على عباس . ولى عهد انجلترا فى مصر وخطاب البكرى له [redacted] الخديو فى الاستانة . عود الى دسائس الأزهر . وفاة البرنس محمد ابراهيم وحيد الدين . وشاية يعقبها انفاص مرتبى . حادثة دنشواى . الخديو والنظار والانجليز . تأسيس شركة لينتدار والاستاندارد . مسألة الرتب أيضاً .

---

مسألة طابا . أسلفت أنه لما تولى عباس ، أرادت تركيا إخراج سينا من فرمان التولية فعارضت انجلترا ، وانتهى الخلاف بأن بقيت إدارتها فى يد الحكومة المصرية .

وفى ينـاير أصدرت الحكومة أمرها إلى براملى بك مفتش جزيرة سينا بوضع خفر من البوليس فى نقب العقبة لمراقبة الحدود منعاً لتهريب الأسلحة ، فلم يسمح له اللواء رشدى باشا قائد الحامية التركية بالعقبة بذلك ، فرجع وأخطر الحكومة التى طلبت من السلطان تعيين لجنة من الأتراك والمصريين لتحديد التخوم بين سينا وسوريا ، فلم يحرك ساكناً .

عند ذلك أرسلت الحكومة المصرية بلوكا من العساكر النظامية مع الأميرالايين سعد رفعت بك قومندان سينا وبراملى بك ، على الوابور نور البحر لاحتلال وادى طابا فنزلوا بها رغم معارضة الأتراك .

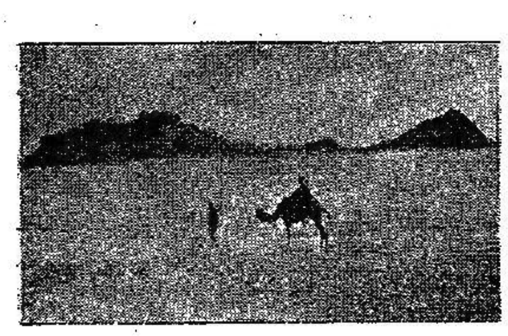
وفى ١٠ ينـاير وردت برقية من الصدارة للخديو هذا نصها : « علمنا من جواب


الأميرالاى براملى بك


الأميرالاى سعد بك رفعت

اللواء رشدى باشا، أن الأميرالايين سعد بك رفعت، وبراملى بك الانجليزى المرسلين من طرفكم على الوابور نور البحر إلى طابا، أنزلا هناك خمسين جندياً نصبوا لهم معسكراً صغيراً. وأنه بالرغم من أن أمير اللواء رشدى باشا أفهمهما بأنه لا محل لاقامتهم تجاه القره قول العثمانى فانهما أصرا على رأيهما ومن حيث إن هذه الحال ربما جاءت بنتيجة قد لا تتفق مع الرضاء العالى ومن حيث إنه يفهم أنكم لم تعطوا للآن تنبيهات من قبلكم فنرجو حميتكم وديانتكم المسلم بهما العمل بسرعة على ملافاة هذه الحالة.»

فاستدعى الخديو بطرس باشا، وتفاهم معه فى الموضوع واجتمع بطرس بعد ذلك بالنظار، ثم تقرر بعد أن صدر الأمر بسحب القوة المصرية إلى جزيرة فرعون الرد على الصدر بالتالى: «من القديم فان موقع طابا تحت إدارة الحكومة المصرية. ومن الثابت أن التلغراف الوارد من مقامكم السامى يوم ١١ رمضان سنة ١٣٠٩ — ٩ أبريل سنة ١٨٩٢ بخصوص شبه جزيرة سينا يقرر حفظ الحالة على ما كانت عليه ومن حيث إن قومندان العقبة يمانع فى وجود العساكر المصرية هناك فى حين أن الغرض من وجودهم هو منع تهريب الأسلحة، ولكن منعاً لسوء التفاهم أمرنا بسحبهم، ومن حيث إن ثقتى بأن هذا لا يرضى صاحب الجلالة الخليفة، فحسماً لهذه المشاكل ومنع تكرارها، أرجو تعيين مندوب من قبلكم ليتفق مع المندوب المصرى على تعيين الحد الفاصل وبذلك لا يقع تعرض آخر لاقامة العساكر المصرية الذين


جزيرة فرعون

تقضى الضرورة بوجودهم . »

فجاء الرد من الصدارة العظمى فى أواخر يناير بما يأتى : « لعدم وجود خلاف بنقطة طابا المجاورة للعقبة فلا محل لتعيين خط فاصل ، ونرجو بذل همتكم فى منع الخطر الذى يحدث من إنشاء نقطة عسكرية هناك . »

وبناء على هذا الرد أرسلت المدرعة « ديانا » إلى طابا فى ١٧ فبراير لمنع العساكر التركية من التوغل فى سيناء وللمحافظة على القوة المصرية بجزيرة فرعون وعدم احتلال الأتراك لها . وفى ١٨ منه تزاور قومندانها مع اللواء رشدى باشا .

وفى ٢٢ منه وردت برقية من الصدارة جاء فيها : « مما لا شك فيه أن حوالى العقبة هو تحت إدارة السلطة السنية وأيضاً فان المقاطعة المصرية هى من الأجزاء المتممة للممالك الشاهانية ولا حاجة لتعيين مندوب لاقامة خط الحدود ؛ وبالرغم من أنه كان يلزم صرف النظر عن إنشاء القره‌قولات العسكرية التى أرسلنا عنهما برقيتين ، فقد علمنا أخيراً مع الأسف بارسال مدرعة من طرفكم إلى طابا . وإرسالها لا يتفق مع سابق إشعار فخامتكم . ومن هنا تحدث مسألة لا موجب لها قد تكون منافية لصداقة التبعية ، إذا فرض وأنزلت المدرعة العساكر وأقامت نقطة هناك فنرجو خاصة سحب المدرعة . »

*تقرير هام من مختار باشا للحكومة المصرية .* بعد ذلك قدم الغازى مختار باشا إلى بطرس غالى باشا ناظر الخارجية تقريراً مطولا عن المسألة نثبته بنصه لأهميته :

« قبل الدخول فى ماهية الحادثة نبين وجهة نظر الدولة العلية فنقول إنه فى ١١ كانون ثانى سنة ١٣٢١ رومى تسلمت برقية سامية من استانبول بناء على المعلومات الواردة عليها من قومندان العقبة جاء فيها : إن الادارة المصرية شرعت فى إحداث نقط عسكرية فى جهات متعددة بين العقبة والعريش وأنه صار مخابرة قومندان العقبة بمنع الانشاءات المذكورة وأخطرت الخديوية المصرية تلغرافياً بصرف النظر عن أمثال هذه المنشآت ، ذلك لأن الدولة العلية لا يمكنها السماح بانشاءات عسكرية فى نقط كان متروكا إدارتها لمصر بصفة مؤقتة . وبناء عليه لما زرت الخديو وأكدت له المسألة ، قال لى بأنه أرسل تلغرافا إلى فخامتكم بأن التدابير المذكورة كانت لتدعيم النظام فى تلك النقط ، ولأنه لم يسبق تعيين الحدود فانه طلب فى تلغرافه المذكور إرسال مندوبين لتعيين الحدود . وبعد ذلك سمعت بأن قومندان العقبة أخطر مأمورى مصر بعدم القيام بعمل أى منشآت هناك ، وأنه على الرغم من هذا الاخطار فقد علم بحصول الانشاءات . لذلك أرسل قوة

عسكرية لهدم ما استحدث ومنع العمل ؛ وعند وصول القوة تصادف وصول الوابور نور البحر وإخراجه خمسين نفراً من العساكر للقيام بعمل الانشاءات ، ومن هذا الوقت حصل الخلاف الذى ما زال مستمراً . ولازالة هذا الخلاف يجب إيضاح ماهية المسألة فى تفسير علاقات مصر بالدولة فنقول :

التصرفات الملكية لمصر وإدارة أمورها الداخلية : كانت مصر من القديم فى قبضة الدولة وكلما دعت الحاجة تعين من قبلها والياً علنها لادارة شئونها الداخلية لأنها من الأجزاء المتممة للدولة .

ولكن لسبب من الأسباب فان الوالى محمد على باشا قام ضد الدولة وانتصر عليها .

وكان من أثر ذلك تصديق مندوبى انجلترا والنمسا وروسيا وبروسيا على حصول محمد على باشا على الفرمان العالى رقيم ٢ ربيع الآخر سنة ١٢٥٧ الذى جاء فيه . . . أبقى فى عهدتكم بطريق الامتياز إدارة الخطة المصرية المحدودة بحدودها القديمة المعينة بالخريطة المختومة بخاتم الصدارة ، مضموماً إلى ذلك الوراثة وشروطها أنه كلما خلا محل الوالى يكون إسناد الولاية لأولاده وأولاد أولاده الذكور ؛ الأكبر فالأكبر ويكون تعيينهم بمعرفة الدولة العلية .

وفى حين انقراض الذكور يكون التعيين من حق الدولة وليس لأبناء الاناث حق فى منصب الولاية . . . الخ . . . وفى هذه العبارة ثلاث نقط مهمة .

أولا : الخريطة المذكورة، وعندى صورة منها، وهى تحدد مصر شرقا من العريش إلى السويس بوصل خط مستقيم يبقى فى شرقة أراضى ولاية الحجاز وسورية .

ثانياً : كلمة إبقاء التركية ، معناها أن مأموريته هى بحسب القديم ، أما إدارة مصر الداخلية فهى تحت قيود معينة منها امتياز الوراثة ، أما حق التصرفات الملكية فهى بمثابة سائر الايالات الشاهانية ( أى كما كانت فى قبضة الدولة العلية ) .

والدليل هو أولا : إنه عند انقراض الذكور ترجع الى الدولة أمور الادارة وثانياً : سكان مصر هم تابعون للرعوية العثمانية وثالثاً : أن ليس للخديوية مناسبات سياسية مع الدول الأجنبية ورابعاً : قوتها العسكرية معدودة من القوة العمومية العثمانية . وأمثال ذلك لا يجعل فى الملكية من فرق بين مصر وسائر الولايات الشاهانية . وفقط إدارة الأمور الداخلية تدخل تحت القيود الموضوعة للامتياز وصاحب هذا الامتياز هو المرحوم محمد على باشا ومن بعده حسب قاعدة الوراثة لواحد من أولاده وأحفاده

الذكور . وخلاصة القول أنه عند العودة لكلمة ( مصر ) يرد على الخاطر تصرفات الملكية والادارة الداخلية ؛ فالكلمة الأولى دائماً محفوظة فى قبضة الدولة ، والثانية هو أنه فى دائرة القواعد المرسومة يكون من ورثة محمد على باشا خديو يحمل رتبة الصدارة .

طريق الحج : قديماً كان طلب والى مصر التصريح له باستخدام موظفين مصريين وعساكر مصرية للمحافظة على طريق المحمل الذى يمر بطورسينا والعقبة ومدائن صالح ، ودام هذا الحال خلفاً بعد سلف إلى ما قبل ١٥ سنة . ولما صار البدء بارسال المحمل المصرى بحراً من السويس لم يبق من لزوم لطريق البر فالدولة رأت أن تربط إدارته بولاية الحجاز ، وعلى هذا كانت حدود مصر تبتدىء من الوجه وبعده ضبا ومويلح . وبعد تولية الحضرة الخديوية صار استرداد العقبة وصار ترك شبه جزيرة طورسينا لمصر بصفة حدود ( بمقتضى تلغراف ) يستبان منه هذه التفصيلات : أن الدولة بحسب قرار الدول المعين فيه الحد من العريش إلى السويس هو عبارة عن جزء ألحق بناء على لزومه إلى الخريطة المصرية ، ولزوال الحاجة صار استرداد قسم منه وبقى شبه جزيرة طورسينا إلى إدارة مصر تحت استرداده عند اللزوم . لهذا لايمكن قبوله بصفته حدوداً وإن قيام الادارة المصرية بانشاءات عسكرية فيه مخالفة ظاهرة كالشمس .

العساكر الشاهانية الموجودة بموقع طابا ، هى للمحافظة على هذا الحق وفى قسم من ممتلكات الدولة كان ملحقاً بمصر على سبيل الأمانة ؛ وقد يستخلص أيضاً أن التصرفات الملكية فى مصر هى بيد الدولة مثل تصرفاتها فى باقى الولايات وليس فى الأمر معاهدة مبرمة عن طريق أجنبى فالدولة باعتبارها صاحبة الالحاق لها كذلك حق الاسترداد ، خصوصاً وأن الأراضى المتحدث عنها خارجة عن القرار الدولى .

لهذا فهى فى كل وقت خاضعة لما هو جار لسائر الولايات .

فاذا قيل بفرض أن هذه الأراضى بموجب التلغراف رقم ٧ أبريل سنة ١٨٩٤ بقيت لمصر ، كما صار إبلاغ بعض الدول ، فالجواب هو أن التبليغ لم يتضمن الالحاق وليس هناك صراحة قطعية بذلك بل على العكس فان كلمة إبقاء التى ذكرت فى البلاغ لبعض الدول تفيد المحافظة على الحدود القديمة وهى بمثابة إعلان فقط بأن مصر هى المرجع فى كل ما يتعلق بهذه النقطة .

لذلك لم نفهم السبب الموجب للحدة والاعداد الحاصل من جراء منع الانشاءات العسكرية ، وعدم قبول تعيين الحدود فى أرض تركت لمصر مع قابليتها للاسترداد .

مع كون ذلك من الحقوق الصريحة للدولة وعلى الخصوص التهديد الواقع بارسال الوابور البحرى ديانا قد يفهم أن مصر ظنت أن لها الخط المرسوم بين العقبة والعريش ، ولكن الحقيقة أن النهاية لشبه جزيرة طورسينا وقنال السويس وخليج العقبة من الشمال والخط الواصل منها الى الجنوب يتشكل منها قطعة مثلثة .

وإن هذا الخط هو حدود بين الدول — فادارة المثلث المتخلف من هذا الخط بين العريش والسويس وإن كانت لولاية الحجاز إلا أنه صار السكوت عليها الى الآن .

على أن تطور مسألة العساكر الشاهانية وتهديدهم فى موقع طابا إن هو إلا حق صريح للدولة جعلها مجبورة للبحث فيه .

وفى الواقع كذلك أن الخط الممتد من العقبة الى العريش وإن كان بشكل شبه جزيرة كبيرة وأن النهاية الشمالية للخليج مع إيصالها بالخط المتقدم يتشكل منها منطقة صغيرة هى طورسينا وأن كل خليج من خلجان هذه المنطقة يعرف باسمه الخاص .

بناء عليه يجب العلم بأنه من حق الدولة العلية فى كل يوم إرسال عساكرها لغاية جبهة السويس .

موقع طابا المختلف عليه والداخل فى شبه الجزيرة إن كانت إدارته تركت لمصر فان مرور فرع خط السكة الحديد الحجازية من العقبة يجعل منه ميناء بالخليج وأن سواحل الميناء لا تكون فى يد إدارتين . ومع أن الملكية للدولة فان كل ما هناك هو عبارة عن ساحة جبلية صخرية لا تنفع بشىء وإن ترك إدارتها للدولة لن يضر ذلك لمصر فى شىء .

وحيث إنه لم يكن لدولة انجلترا أى مناسبة فى موقع طابا فليس لوجود الباخرة ديانا أى معنى لأية شكوى فحق الكلام هو لسمو الخديو وحده فلذلك يرد على الخاطر بأن سموه هو العامل على وجود هذه السفينة هناك .

وحيث إنه من أهم وظائف الخليفة المعظم تأمين سلامة طريق الحج ، وكان أمر المحافظة يقوم به ولاة مصر إلا أنه من بعد سيكون جلالة الخليفة مجبوراً على القيام به .

فأعرض لفخامتكم الكيفية رجاء أن تتفضلوا بمطالعة الشىء فى وقته . »

ولما اطلع الخديو على هذا التقرير تباحث ومصطفى فهمى باشا وبطرس باشا فيما جاء به . وبعد مخابرة الأخيرين للورد كرومر قدما لسموه تقريراً منه بوجوب حفظ

حقوق مصر فى سيناء ؛ وبعد المناقشة فيه عدلت عباراته الشديدة . وفى اليوم التالى بعث سموه برسالة سرية للصدارة هذه ترجمتها :

« بناء على التلغراف الوارد أخيراً من فخامتكم حصلت محادثتنا مع صاحب الدولة مختار باشا بحضور رئيس مجلس النظار وناظر خارجيتنا ، وكان من الطبيعى الرد على جوابه فى اليوم التالى .

فحضر لدينا فى اليوم التالى الرئيس مع ناظر الخارجية ، وعرفا بأن تقرير دولة مختار باشا لا يمكن قبوله لما فيه من تجاوز لحقوق مصر الممتازة ، وقدما إلينا تقريراً بهذا الصدد ، وقالا بوجوب إرساله إلى الباب العالى ؛ فبعد محو وإثبات فيه قبلناه منهما مع الاضطرار والأسف ، لأن الرفض قد لا يمكن توفيقه مع موقفنا ولا أرى من حاجة للايضاح .

ماهية هذا التقرير هو أن الحدود المصرية فى شبه جزيرة طور سينا تنتهى بالعقبة ، ويدخل فى هذا التحديد موقع طابا ؛ ذلك لأنه بورود تلغرافكم السامى مع الفرمان الأخير كانت نظارة خارجيتنا بينت الحدود المصرية بناء على طلب اللورد كرومر فيما مر ، وهذا هو سبب الاحتجاج الواقع الآن .

ولما كان هذا التقرير مغايراً بالمرة لآرائى وأن صداقتى ووجدانى لا يقبلان كتمانه ، وكنت أيضاً مجبراً على تقديمه ، فقد فعلت ذلك بعد محو وإثبات ، تاركا تقدير الواقع لشرف فخامتكم .

وحيث إنه من ضمن الأغراض الخفية ، التى يعمل بعضهم عليها ، تصويرى فى نظر متبوعى المعظم بصورة أخرى ، لكنى أمين بأن حالى ومقالى يحولان دون ذلك .

أما فيما يختص بطريقة حل وتسوية هذه المسألة فانه جاء فى خاطرى أن يكون رد فخامتكم على التقرير المذكور بما يأتى :

إن التفسير والايضاح هما من حق صاحب الأمر والفرمان دون سواه . وعلى كل حال فانه من الأمور المسلم بها أن الدولة التى تترك مؤقتاً لجهة من جهاتها أمر إدارة جهة ، لها عند اللزوم والحاجة أن تستردها فيقال فى هذه الحال :

قضت الضرورة بالحاق الجهة الفلانية بصورة قطعية إلى ولاية الحجاز ، والحدود

المصرية تعتبر من نقطة « كذا » ويكون تلغرافكم بصورة قطعية بغض النظر عن جوابنا الذى نص فيه على عدم القبول . هذا على ما أظن هو الحل .

وحيث إنه ثابت من تحرياتى الخصوصية أنه ليس ثم من حق سياسى ولا من سبب للتطور فانى كفيل بأنه لا يمكن تدخل أى طرف آخر . »

وعلى أثر وصول هذه الرسالة السرية للاستانة جاء الرد بما يأتى :

« كان قد صرح للادارة المصرية بايجاد عساكر بقدر اللزوم فى الوجه ومويلح وطابا والعقبة وبعض مواقع من شبه جزيرة طورسينا وسواحل الحجاز بسبب إرسال المحمل المصرى بطريق البر كما هو فى علمكم السامى .

وبما أن هذه المواقع لم تدخل فى خريطة التحديد المصرية المرفقة مع الفرمان الصادر إلى المرحوم محمد على باشا فى سنة ١٢٥٧ هـ ، ولمساس الحاجة أعيدت الوجه أولا وبعدها طابا ومويلح والآن العقبة إلى ولاية الحجاز .

أما شبه جزيرة طورسينا فقد صدرت الارادة الشاهانية بالمحافظة على الحدود الممنوحة إلى محمد على باشا وجدكم اسماعيل باشا ووالدكم كما كانت من قبل . »

ثم وردت رسالة خاصة من الباب العالى للخديو هذا نصها :

« أتشرف بأن أعرض لسموكم أن إشعار فخامتكم المتضمن إعادة موقعى طابا والمويلح إلى إدارة ولاية الحجاز وتبليغاتكم الفخيمة فى شأن طريق الصدق والاخلاص الذى اتخذتموه مع الباب العالى ، قد استوجب حصول التقدير والمحظوظية لدى مولانا ملجأ الخلافة ، وبحسب ما أمرت به أبشر فخامتكم بسلام الحضرة السلطانية العالى .

وعلى حسب إشعار فخامتكم قد أجرينا التنبيهات على من لزم لأخذ موقعى طابا والمويلح تحت الادارة مباشرة .

أما موقع العقبة فان الفرمان العالى الذى أعطى إلى المرحوم محمد على باشا فى ٢ ربيع آخر سنة ١٢٥٧ كما أنه مندرج به جملة الأيالة المصرية المحدودة بالحدود القديمة المعلومة المشروحة فى الخريطة التى أرسلت فى ذاك الوقت مختوم عليها بختم مقام الصدارة .

كذلك كافة الفرمانات العالية التى أعطيت إلى مصر كان معطوف فيها حدود مصر على الفرمان العالى المبين أعلاه .

وحيث لا بد أن يكون الفرمان العالى المذكور والخريطة المنبأ عنها موجودين ومحفوظين هناك ، فبطلبهما والاطلاع عليهما لا شك أنه يزول التردد الحاصل لدى فخامتكم فى هذا الخصوص .

ثم بناء على أن إعادة ارتباط موقع العقبة فى الوقت الحاضر إلى ولاية الحجاز هو من أهم وألزم الأمور ، والهمة الجليلة التى تقع من فخامتكم فى هذا الباب تستلزم محظوظية على انفرادها لدى الحضرة الشاهانية صار ينتظر من انتساب وعبودية فخامتكم المسلمة للأعتاب العلية حصول نهو هذا الأمر بدون إعطاء فرصة لتمكن المداخلة الأجنبية واستكمال الأسباب السريعة لاعادة ارتباط موقع العقبة بولاية الحجاز كما تقتضيه شيمتكم الجليلة المنطوية على العلم بدقائق الأمور .

هذا وقد أمر حضرة احمد مختار باشا باعطاء الايضاحات المقتضية لذاتكم السامية فى هذا الخصوص افندم .»

**سفرى للاستانة لإنهاء المسألة .** عند ذلك تقرر سفرى فى معية الوالدة وسافرنا من القاهرة فى ١١ أبريل ومعى ملف بصور جميع المكاتبات والوثائق المتعلقة بمسألة طابا .

تعليمات الخديو : وكانت التعليمات التى أعطيت لى أن أقول فى السراى إن الجناب العالى بذل كل ما يستطيعه ولا يزال على ولائه للسلطان ، وأن أقابل سفير انجلترا ؛ ولكن لا أبوح له بالمكاتبات السرية ؛ وكنت قد استشرت بطرس باشا قبل السفر فيما إذا طلب السفير محادثتى فهل أحادثه فى شىء ، فأجاب بأن لا مانع وأنه سيخبر كرومر بذلك .

السفر : وركبنا الباخرة « برنس عباس » وفى ١٥ منه وصلنا الاستانة فجاء القزلر أغاسى والفريق حسنى باشا للسلام على دولة الوالدة من طرف السلطان .

فى المابين : وقد ذهبت على الأثر إلى يلدز ، فلم أجد رئيس الكتاب ، فتوجهت إلى نورى باشا وسلمته الوثائق ورجوته عرض احترام وإخلاص الخديو للسلطان ، وتقبيل الأعتاب من طرفى ، فدخل ثم عاد بشكر الخديو والسلام لى ؛ وقال لى إن جلالته أمر بحضورى غداً عند رئيس الكتاب .

وقد ذهبت فى الميعاد المحدد فسلمت على تحسين باشا وأبلغته تحية الخديو ؛ ثم دخل على السلطان وعاد فأبلغنى أن جلالته متأكد أن سمو الخديو يعاضد الرغبات السلطانية فى مسألة العقبة ، وأبدى ملاحظات ومعلومات تؤيد أن طابا من أراضى

الدولة ، وكلفنى أن أكتب للخديو بذلك ثم قال : « إن مختار باشا أرسل يطلب أن تبعث الدولة برقية معينة للحكومة المصرية فلم يوافق السلطان عليها وفضل أن تحل المسألة بمعرفة الخديو . »

زيارتى للصدر الأعظم : وفى ١٦ أبريل قابلت فريد باشا الصدر الأعظم فرحب بى . وقد قال لى مثل ما قاله تحسين باشا من جهة السلطان وعن مسألة العقبة . ثم أضاف بأنه كان الوحيد الذى دافع عن الخديو حتى اتهمه السلطان بالتحيز له ؛ ولكنه اقتنع أخيراً باخلاص عباس وبأن من صالح الدولة أن يكون التابع والمتبوع على وفاق ، لا سيما والخديو رجل مخلص وصادق الاسلام ومحب للدولة والسلطان ؛ ثم كلفنى أن أخبر الجناب العالى بأنه سيبذل كل مجهود لمعاونة سموه فى الاستانة فى المسائل الرسمية ، وأنه ينصح أن تكون المراسلات الخاصة بالعقبة للسراى رأساً وأن الانجليز أميل الآن إلى التساهل فى الموضوع .

حديثى مع سفير انجلترا : وفى ١٧ منه قابلت سفير انجلترا ودار بيننا الحديث حول مسألة العقبة ، فعلمت منه أنه فى ابتداء المشكلة طلب إلى الباب العالى إخلاء طابا وبعدئذ تدور مفاوضات لحل المشكلة ؛ وكان الباب العالى عازماً على القبول ، ولكن ثبت أن الأتراك ينوون احتلال جزيرة فرعون لولا إرسال العساكر المصرية واحتلالهم إياها ؛ وقد هددهم الأتراك باخراجهم بالقوة إلا أن حضور المدرعة الانجليزية ديانا حال دون ذلك ، وأن الباب العالى كان قد عين اثنين من الضباط للتفاهم فى مسألة الحدود ولكنهما عادا للاستانة بعد مقابلة الغازى لهما .

ويعزى تغيير خطة الباب العالى فى التمسك والتشدد إلى الغازى مختار باشا وأحمد عزت العابد باشا .

وقد فهمت من حديثه أن دولته متمسكة بوجهة نظرها وهى إخلاء طابا من الجنود الأتراك ، وذلك عكس ما فهمت من الصدر الأعظم عن خطة انجلترا . وقد قال لى السفير : « إن هذه المسألة لو سلمنا فيها للباب العالى فانه يتدخل بعدها فى كل شىء . »

ثم تحادث معى فى أن الصحف المصرية عدا المقطم تناصر الباب العالى وتساءل عن السبب فى ذلك ، فأجبته بأن اللواء — لسان حال مصطفى كامل وجماعته — متصلة بالغازى فتبدأ بنشر آرائه وتتبعها الصحف الأخرى ، فلمح لى بأنه يجب القيام بعمل شىء لتدارك هذا التيار الضار .

ثم قابلته فى اليوم التالى فى مأدبة عند سفير إيران فقال لى : « إنه ينتظر النتيجة كمتفرج مثل أبى الهول ! أو جريدة اسبكتاتور الانجليزية ! »

وفى ٢٢ أبريل ورد لى من مصر كتاب باسم الصدر الأعظم ، وكتب لى عزت بك بأن أحمله إليه بنفسى ، وأخبرنى أن الصدر كان قد أرسل برقية لمصر خاصة بنتيجة المخابرات مع مختار باشا ، فأرسل الرد عليه فى صيغة غير لائقة ، واضطر الخديو أن يجارى رجال الاحتلال فى قبول هذه الصيغة ، وهو يأسف لذلك ويكلفنى إبلاغه للصدر شفاهاً فضلا عن أن سموه كتب له تقريراً بالأسباب التى دعت إلى أن يكون الرد بهذه الصيغة والتقرير مرفق بالرد .

وقد توجهت للصدارة فى اليوم التالى فسلمت الرسالة للصدر ، وبينما كان يقرؤها دخل شخص لا أعرفه فبدا على الصدر الامتعاض لوجوده وثنى جانب التقرير حتى لا يرى ما فيه ، ثم قال لى بالفرنسية : « أخبر الجناب العالى أننا نجرى اللازم الآن لانهاء مسألة طابا ويلزم أن يساعدنا . » فقلت له : « إن بطرس باشا ينتظر المعونة فى مسألة الدير بالقدس . » فأجابنى : « عليه مساعدتنا فى مسألتنا ، وعلىّ أن أرضيه تمام الرضاء . » ثم خرجت .

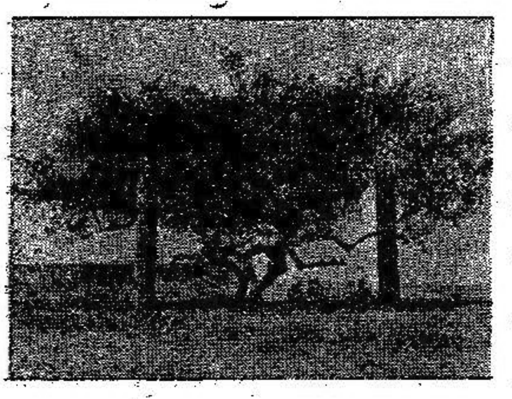
وقد قابلت زمباكو باشا فعلمت منه أن الباب العالى سيعمل على حل المشكل بصفة ودية ، يعنى أنه سيتساهل فى موقفه ، ففهمت معنى ما قاله لى الصدر من أن المسألة فى طريقها للحل .


القومندان ويموث

**اجتماع الحكومتين المصرية والانجليزية الرسمى** . بعد ذلك جاءنى نبأ بأن الأتراك أرسلوا نفراً لاحتلال رفح . وفعلا أزالوا عمودى الحدود ونصبوا الأعمدة التركية محل أعمدة التلغراف المصرية فصدرت الأوامر بقيام المدرعة مينرفا وعليها قومندانها ويموث معتمداً من قبل الحكومة البريطانية ونعوم بك شقير معتمداً من قبل الحكومة المصرية ، فلما

وصلت المدرعة فى ٢٨ أبريل أرسل قومندانها إلى قومندان العساكر الشاهانية ما يأتى :

« قومندان العساكر الشاهانية برفح . بعد السلام أكتب إليكم هذا لأخبركم أنى جئت مندوباً من قبل الحكومة البريطانية لمقابلتكم بشأن خط الحدود ويمكننى الانتظار هنا ساعتين فقط فاما أن تأتوا إلى أو أذهب إليكم ومعى نعوم شقير بك الذى حضر مندوباً عن حكومة مصر وأرجو أن تتكرموا بالرد حالا مع رافعه . واعلموا أن مأموريتنا هذه هى مأمورية ودية سلمية ويمكن انتهاؤها بمقابلة قصيرة . » فلما لم يحضر رغم الانتظار أرسل المعتمدان إليه هذا الاحتجاج :


عمودا الحدود برفح

« حضرة قومندان العساكر الشاهانية برفح . نعلم حضرتكم أننا انتظرنا خمس ساعات فى بيت التلغراف تجاه معسكركم لأجل مقابلتكم فلا حضرتم ولا أرسلتم جواباً ، فعدنا إلى الوابور وقد لاحظنا أن عمودى الحدود اللذين كانا قائمين عن جانبى السدرة التى عسكرتم بقربها قد رفعا من مكانهما ولاحظنا أيضاً أن عمد التلغراف المصرى من خط الحدود إلى طريق بئر رفح قد بدلت بعمد أخرى ، فبالنيابة عن الحكومة المصرية والحكومة البريطانية نحتج على فعلكم هذا احتجاجاً شديداً ونطلب أن تعيدوا عمودى الحدود وعمد التلغراف إلى أماكنها وتحافظوا على الحدود المقررة وسنرسل نسخة من كتابنا هذا إلى رجال الحل والعقد من المصريين والانجليز فى مصر وإذا أجبتم مخاطبتنا فالطراد لا يسافر من ميناء رفح قبل صباح الغد الثلاثاء الساعة تسعة أفرنجى . »

وفى اليوم التالى حضر القومندان وقابل نعوم شقير بك وقال له : « بما أنك معتمد الحكومة المصرية فانى أفاوضك ولكن الكبتن ويموث معتمد الحكومة البريطانية فانى أستقبله كزائر . » ثم أفهمه نعوم بك أن هذه الرسالة هى احتجاج رسمى ؛ وحفظاً للمسالة عليه أن يكتب لحكومته بتعيين لجنة مختلطة من أتراك ومصريين لتعيين حدود طابا والعقبة .

**بلاغ انجلترا النهائى** . وفى ١٢ مايو سمعت إشـــاعة مضمونها أن انجلترا أرسلت أسطولها إلى بيرة للقيام بمظاهرة بحرية ضد الدولة بخصوص طابا وأنها أرسلت

للدولة إنذاراً باخلائها ، ولم أستطع التأكد من صحة هذه الاشاعة تماماً فقابلت السفير الانجليزى فأعلمنى أن انجلترا لما رأت أن فى قبول مطالب تركيا خطراً على حرية القنال ومصر والعائلة الخديوية أوعز وزيرخارجيتها السير ادوارد جراى إليه فرفع إلى الباب العالى بلاغ حكومته النهائى بتاريخ اليوم يدعوه إلى إجابة مطالب انجلترا فى عشرة أيام وهذه المطالب هى « ١ — إخلاء طابا ٢ — عود عساكر رفح إلى حدهم ٣ — إعادة عمودى الحدود فى رفح إلى مكانهما . »

وقال لى إن السلطان صرح له بأنه لم يكن يعلم أن مسألة طابا قد تحرجت إلى هذا الحد وأن جلالته لما علم أمر بقبول وجهة النظر الانجليزية بشأنها .

وفى ١٤ منه بعث توفيق باشا الصدر الأعظم الذى خلف المرحوم فريد باشا الرسالة الآتيـة إلى السر نيقولاس أوكونور السفير الانجليزى بالاستانة : « تشرفت بالمذكرة التى تكرمتم بارسالها إلى فى ١٢ الجارى بشأن احتلال طابا وقد قر الرأى على أن الضباط أركان حرب الموجودين الآن فى العقبة والموظفين الذين ينتدبون من قبل سمو الخديو يمرون معاً على الأمكنة اللازمة ليجروا التحريات الفنية على مقتضى القواعد الطوبوغرافية ويعينوا على خريطة النقط الطبيعية التى يكون بها ضمان الحالة الحاضرة وبقاء القديم على قدمه فى شبه جزيرة سينا وأن يرسموا خطاً للحدود يبتدىء من رفح بقرب العريش ويتجه جنوباً بشرق على خط مستقيم تقريباً الى نقطة على خليج العقبة تبعد على الأقل ٣ أميال من العقبة وبذلك تكون الرغائب التى أبديتموها سعادتكم فى رسالتكم المشار اليها قد تحققت تماماً — هذا ونسأل سعادتكم أن تبلغوا ذلك الى لندن ونأمل أن حكومة جلالة الملك ترى بذلك برهاناً جديداً على رغبتنا الشديدة فى دوام حفظ العلاقات بيننا على دعائم المودة التامة وأن فى إبداء حكومة جلالته تمام ارتياحها لذلك دليلا على القيمة التى تعلقها على حفظ وتوطيد العلاقات الحسنة الكائنة لحسن الحظ بين الحكومتين — افندم .

الامضاء توفيق »

وقد أرسلت للخديو رسالة بتاريخ ٢٨ مايو جاء فيها : « انتهت مسألة طابا ، ولكن الجميع ساخطون هنا على الغازى مختار باشا وبالأخص السلطان والصدر وناظر الحربية وقد سمعت أحد النظار يقول إن مختار باشا خدم صالحه الشخصى بأخذه سراى نمرة ٣ ولم يفكر فى خدمة الدولة ، والصدر يقول إن الدولة العلية لم تتخابر حتى اليوم بصفة رسمية مع انجلترا بشأن مصر ، ولكن سياسة مختار باشا اضطرتها للمخابرة فى مسألة طابا ولا يخفى ما فى ذلك من النتائج الضارة بتركيا ومصر .

وبالاختصار فالرأى العام هنا تهيج ضد الغازى وراض عن خطة الجناب العالى لدفاعه عن مصالح الدولة والدين رغم حرج مركز سموه . وقد ظهر لسيدى مما سبق عرضه أن سكون الانجليز لم يكن إلا ظاهرياً وأنهم ضغطوا على الدولة عند اللزوم للحصول على غايتهم ، لأنهم يعلمون أن سياسة الدولة فى كل المسائل كانت تشديداً ثم تفريطاً كما حدث مع كثير من الدول .

وقد حدث فى الأيام الأخيرة أن وابوراً بخارياً ألمانياً كان بمياه البسفور فضبطه رجال الدولة أمام باشا بغجه بحجة فارغة ، فاغتاظ السفير لهذا التصرف وركب فى هذا الوابور ورفع فوقه العلم الألمانى ، وأمر قومندانيه بالسير فلم يتعرض له أحد ، وهو الآن يطالب بمبلغ سبعمائة جنيه تعويضاً عن العطل والاضرار . فهكذا أحوالنا هنا ولا حول ولا قوة إلا بالله . »

**تعيين أعضاء اللجنة وتحديد التخوم .** بعد ذلك عدت إلى مصر فوصلتها يوم ٢٨ يونيو . وصدر أمر الباب العالى إلى المندوبين العثمانيين فى العقبة أن يجتمعا مع من تنتدبهم مصر لتعيين خط الحدود ، فانتدبت الحكومة المصرية لجنة مكونة من اللواء ابراهيم فتحى باشا والأميرالاى أوين بك مدير المخابرات وتعين نعوم شقير بك سكرتيراً لهذه اللجنة التى قامت بمهمتها وعينت الحدود بتعيين خط فاصل إدارى بين ولاية الحجاز ومتصرفية القدس وبين شبه جزيرة طورسيناء .

وفى أول اكتوبر وقع مندوبو الحكومتين التركية والمصرية هذه الاتفاقية وأنهى الاشكال .

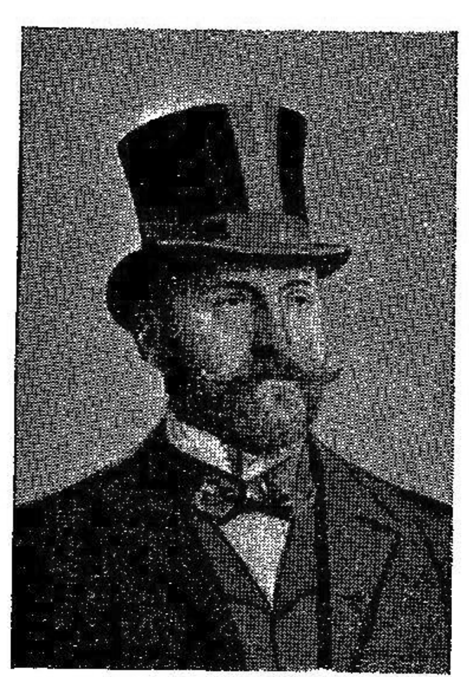
وصدرت الأوامر إلى اسماعيل افندى المفتى اليوزباشى بمصلحة الأشغال بالجيش المصرى والمستر ويد أحد مهندسى اللجنة المصرية ، بالقيام إلى طابا مع بعض الضباط والعساكر والبنائين ، لاقامة أعمدة الحد . فوصلوها فى ٤ ديسمبر وفى ٣١ منه أنهوا بناء أول عامود على رأس طابا وأعطى نمرة ٩١ ، وآخر عامود على تل الخراب فى ميناء رفح أنهوا إقامته فى ٩ فبراير سنة ١٩٠٧ وأعطوه نمرة ١ .



اليوزباشى اسماعيل المفتى افندى

**ملك الانجليز حانق على عباس** . سمعت من البرنس حسين كامل باشا أن ملك الانجليز كان يعطف على الخديو ويحبه ؛ وكان يعتقد أنه إزاء هذا العطف مخلص له ولكن مسألة طابا غيرت مجرى الأمور ، لأن الانجليز فى مصر وفى الاستانة تمكنوا من الحصول على صور البرقيات التى تبودلت بين الخديو والاستانة وكانت كلها ضدهم ، مع أن الخديو كان يظهر لهم بالعكس أنه معهم ومخابراته فى صالحهم ؛ فلما اطلع عليها الملك قال : « كنت أظن أن الخديو معنا ، ولكننا نعرف الآن أنه يظهر لنا غير ما يضمر فلا نثق به . » وبهذه الحالة خسر الخديو عضداً قوياً ضد كرومر ، لأن الملك كان يعترض على تصرفات اللورد ضد الخديو ، أما الآن فان جلالته قد غير اعتقاده وخطته .

وأخبرنى البرنس حسين كامل باشا أيضاً أن هناك سبباً آخر لوقوف الملك ضد كرومر ؛ ذلك أنه كان يود أن يعمل اللورد على مساعدة السير إرنست كاسل فى مشروعاته المالية بمصر حتى تثمر وتزدهر ، لأن الملك فى حاجة مستمرة للمال ؛ ولكن كرومر لم يكن ميالا لمساعدة كاسل ، لأنه صديق الملك ويمد جلالته بالمال ، فلهذا كان الملك والسير كاسل يضمران معارضة اللورد .


السير إرنست كاسل

ثم قال البرنس بأن السير كاسل زاره بعد مقابلته للجناب العالى ، وتكلما سوياً عن الخديو فلم يجده متحمساً له ؛ وقال إنه كتب اسمه فى دفتر التشريفات أولا وإنه عندما قرب ميعاد سفره تذكر أن الخديو كان ضيفه يوماً من الأيام وبينهما مودة فطلب مقابلة سموه .

وأضاف السير كاسل إلى ذلك أنه يتوقع أن تقع بمصر فى الشتاء المقبل حوادث سيئة لأن كرومر سيعود بالأوامر الشديدة ؛ فسأله البرنس عما يحسن أن يفعله الخديو مع الملك ، فقال إنه يجب التأنى وعدم الاندفاع فى شىء .

هذا وقد أخبرنى دومرتينو باشا أنه رجا السير إرنست كاسل فى أن يعمل لاصلاح العلاقات بين الخديو والملك .

ثم علمت منه أيضاً أن اللورد كرومر ، أثناء المفاوضات التى جرت بخصوص طابا ، جاء للخديو يوماً وقال له بصراحة إنه حصل على صور البرقيات والمكاتبات المتبادلة بينه وبين السلطان ، ويفهم منها بأن الانجليز ضد صالح مصر . وأنه علم من بروستر بك أن الذى يشجع الخديو على العمل ضد الانجليز هى شخصية تعمل من وراء ستار وأنها كلما جاء اللورد لمقابلة سموه ، فانها تجلس وراء الباب الفاصل بين قاعة الاستقبال وغرفة المكتب ، وتستمع للمحادثة التى تدور بين الاثنين . وقال له بروستر إن الانجليز يبحثون الآن فى مسألة خلع الخديو .

وحدثنى دومرتينو باشا بأن كاسل قال للخديو عند مقابلته لسموه إن ملك انجلترا متأثر جداً من سموه ، وإنه قال : « إنى لا أغتفر للخديو أنه جعلنى على وشك الدخول فى حرب مع تركيا . » وأضاف كاسل إلى ذلك أنه يصعب الآن تحقيق أمنية الخديو فى إصلاح الأمور بين الطرفين .

**ولى عهد انجلترا وخطاب البكرى له .** فى ٢٩ مارس حضر البرنس دوجال وقرينته وكان فى استقباله فى المحطة الخديو وشقيقه ، والنظار والمستشارون والوكلاء والمحافظ ، وكبار رجال المعية ؛ وكذلك استقبله اللورد كرومر وقرينته ؛ وقد ركب الجناب العالى مع البرنس فى عربة ، وركب البرنس محمد على مع البرنسيس دوجال ، وركب الباقون العربات خلفهم .

وكانت الطريق غاصة بالجمهور المحتشد بين المحطة وسراى عابدين لمشاهدة الموكب ولكن الاستقبال كان فاتراً فلم يصفق ولم يهتف أحد .

وبلغنى من الخديو أن البرنس استاء من الفرقة الموسيقية الانجليزية التى كانت فى استقباله ، لأنها لم تتم عزف السلام الملكى .

وفى ٣١ مارس تناول طعام الغداء على مائدة السردار بالعباسية ، وشاهد ألعاباً رياضية قامت بها الجنود .

وفى مساء اليوم نفسه أقام له الخديو مأدبة عشاء فخمة .

ولى العهد وأعضاء مجلس الشورى : وكان أعضاء مجلس شورى القوانين قد طلبوا مقابلة البرنس فأذن لهم بذلك وساء الخديو تصرفهم هذا ؛ إذ كان سموه يريد

أن يقدمهم أحد رجال التشريفات . ولما قابلهم البرنس خاطبهم باعتبارهم نواب البلاد . وقد خطب رئيس الجمعية العمومية أمام سموه ، وطلب فى خطبته أن يزاد الجزء المخصص للتعليم من الميزانية المصرية ، لأن المقرر الآن لا يكفى لسد حاجة البلاد .

وبعد خروجهم من عنده فكروا فى إرسال عريضة إليه ، يطلبون منه فيها التوسط لدى خديويهم فى منح البلاد نظام الحكم الدستورى . ولكنهم عادوا فرأوا أن فى هذا التصرف إحراجاً لعباس . فقرروا أن يتقدم السيد محمد توفيق البكرى عضو مجلس الشورى إلى البرنس على صفحات الصحف بكتاب مفتوح . يعرب فيه لسموه عن أمانى الأمة المصرية ، وهذا نص الكتاب :

« إلى صاحب السمو ولى عهد الدولة البريطانية . من سماحة السيد البكرى نقيب أشراف الديار المصرية .

ياصاحب السمو الملكى :

إن المصريين لمبتهجون سروراً بزيارة سمو ولى عهد أكبر دولة فى الأرض بسطة فى الملك ، ونفوذاً فى عالم السياسة . هذه الدولة التى قام بناؤها العالى المتين على أساطين قوة الدستور والحرية الشخصية ، ورعاية الحق لها وللغير . هذه الدولة التى احتلت بلادنا منذ ثلاثة وعشرين عاماً ، على أن تمنحها كل وجوه الرقى ، لتسلمها زمام أمرها .

ولقد استبشر المصريون وابتهجوا فى أنكم تنازلتم وخصصتم أعضاء مجلس شورى القوانين بحظوة مقابلتكم العلية ، بل فوق ذلك تفضلتم ولقبتموهم فى خطاب سموكم المنيف « بنواب الأمة » ، مما أودع فى المصريين الأمل أن تكون لهذه المقابلة أشرف ذكرى عند الأمة المصرية ، متى أصبح أمثال هؤلاء الذين تشرفوا بمقابلة سموكم من رجالها نواباً حقيقيين .

المصريون يا صاحب السمو الملكى أكثر الأمم وفاء لمن يسديهم الجميل ، وهم يعترفون سراً وجهراً بالتقدم المادى العظيم الذى نتج لوادى النيل من مهارة المهندسين الانجليز ، ومن أعمال موظفى الاحتلال الصادقين .

ولكن الأمة التى كان لها دستور نيابى قبل عهد الاحتلال ، ولم ينشأ مجلس الشورى بشكله الذى هو عليه فى أول الاحتلال ، الا مع وعد من اللورد دوفرين مندوب بريطانيا العظمى إذ ذاك — أن يكون هذا المجلس بعد قليل من السنين مجلساً

نيابياً كاملا ، يساعد الحكومة على أداء وظيفتها أحسن أداء ، لابد أن تذكر هذا الامتياز الذى كان لها دائماً ، كما أنها لا تنسى هذا الوعد بالحصول عليه ، وهى اليوم وقد سميتم أعيانها نواباً أكثر ما تكون ذكراً له ، رجاء أن تكون زيارة سموكم سبباً كبيراً فى مساعدة عاجلة من دولة بريطانيا العظمى ، لنيل المصريين دستوراً نيابياً شريفاً . ذلك الدستور الذى التمسته الجمعية العمومية ( وأعضاء مجلس شورى القوانين من جملتها ) من جانب الحكومة الخديوية رسمياً قبل سنتين . ذلك الدستور الذى قال عنه جلالة والدكم المعظم أخيراً فى البرلمان : « إن البلاد التى منحتها الأمبراطورية الانجليزية حكومة نيابية أدى ذلك الى نموها وتقدمها وسعادتها ، كما أدى الى ازدياد روابط الصداقة بينها وبين الأمبراطورية . فتفضل ياصاحب السمو الملكى ، واجعل هذه الزيارة الشريفة خير مذكر لدولة بريطانيا العظمى بالوفاء بوعدها ، فى أول عهد احتلالها ، لتبقى لهذه الزيارة أشرف الذكرى وأدومها لدى المصريين . »

وقد نشر هذا الخطاب أولا فى صحيفة المؤيد بتاريخ ٣ أبريل ، وعلقت عليه بقولها :

« لقد أحسن سماحته فى أسلوبه ، وبتضمينه تلك الكلمة العالية التى ألقاها جلالة الملك ادورد السابع ملك انجلترا وأمبراطور الهند والمستعمرات البريطانية ووالد صاحب السمو ضيف مصر العظيم اليوم ، من أن كل أمة لانجلترا سيادة عليها أو شأن فيها منحتها دستوراً نيابياً ، عاد عليها بالتقدم والسعادة ، وزاد فى روابطها مع الدولة البريطانية . »

وبعد ذلك نشرته الأهرام والمقطم والظاهر والجوائب المصرية ، ونشرت خلاصته جريدتا الوطن ومصر ، وترجمته من العربية إلى الانجليزية جريدة الغازيت اجبسيان والجورنال دى كير والبروجريه ، ونشرت خلاصته جريدة الاجبت ومورنن نيوز والفاردى الكسندى وكثير من الصحف الطليانية ، وعلق كثير من الصحف المصرية عليه تعليقات مؤداها أن الشعب المصرى أصبح يشعر بحقوقه ، وأن هذا الخطاب دليل الحياة وشعور الأمة بالضغط عليها .

أما الجرائد الانجليزية فلم تعلق عليه بشيء ؛ وأما جريدة البروجريه المنحازة لدار المعتمد الانجليزى ، فقالت انه لم يحن الوقت لمصر أن تكون فيها حكومة نيابية . ونحن لا نرى من الوطنيين واحداً فقط متضلعاً فى المعلومات الأساسية اللازمة لهذه الغاية » وكذلك قالت بعض الصحف الفرنسية بهذا الرأى .

وقد ردت المؤيد قائلة :

« لا يهم المصريين أن يكون بعض الأجانب فى مصر أو كلهم ضد هذا الاقتراح؛ لأن هؤلاء يحبون أن يتوغلوا فى استنزاف ثروة المصريين واستلاب أموالهم وأملاكهم بكل العوامل التى فى أيديهم الآن من الامتيازات، ومبادلة المنافع بين بعضهم البعض، وباخلاد الوطنيين إلى الفتور العميق الذى لا ينبههم منه منبه. »

ولقد كان لخطبة رئيس الجمعية العمومية، وطلب زيادة ميزانية التعليم، ولخطاب السيد البكرى بطلب مجلس نيابى، ضجة وأثر كبير فى الرأى العام المصرى، وكان هذان الأمران موضوع شرح الصحف وتعليقاتها عدة أيام.

وفى ٥ أبريل ركب البرنس وقرينته من سراى عابدين إلى المحطة عربة خديوية دون إحتفال رسمى، وودعهما الخديو والنظار واللورد كرومر وكبار الموظفين الانجليز.

وقد أبدى سمو البرنس لدى ركوبه عظيم شكره للجناب الخديوى على حسن لقائه وحفاوته.

وقد سافرا إلى بورسعيد، وركبا الدارعة « رينيون » للتجول بهما فى البحر الأبيض المتوسط.

وكانت الوالدة على وشك السفر للاستانة، فجاءت إلى عابدين فى عصر ١١ أبريل. فأوفدنى الخديو إليها لرجائها الانتظار قليلا.

**الخديو فى الاستانة.** فى ١٠ يونيو حضر الخديو للاستانة، واستقبل بها كالعادة. وقد قابل سموه جلالة السلطان، وخرج من لدنه مسروراً بالحفاوة التى لقيها.

وفى ١٢ منه دعى سموه إلى مأدبة فى يلدز، ومعه حسنى باشا وبعض الحاشية.

وقد قام سموه بالتزاور بينه وبين السفراء كالمعتاد فى ١٤ و ١٦ يونيو.

وبقى سموه فى الاستانة حتى ٢٦ يونيو، ثم بارحها بعد ذلك إلى الحمامات فى ديفون، وظل عزت بك مع الوالدة، وسافرت أنا إلى مصر لانتهاء مهمتى ولأكون على صلة بالنظار.

**عود الى دسائس الأزهر.** فى أثناء وجود الخديو بالاستانة وردت إليه شكاية رفعها المفتى الشيخ محمد بكرى عاشور الصدفى إلى قائمقام الخديو فى مصر، وهو رئيس النظار، ملخصها: « فى أثناء امتحان الشيخ حسين محمد الرفاعى فى الشهادة العالمية

على يد ستة أعضاء ، من بينهم المفتى ، سأل شيخ الجامع(*) الممتحنين عن هذا الطالب ، فأجابوا ما عدا أحدهم وهو الشيخ البحراوى بأن الطالب يستحق الدرجة الثالثة ، وقدم تقرير من اللجنة بذلك ؛ ولكن الشيخ البحراوى لم يرد التوقيع عليه ، مع توافر أغلبية اللجنة ، بحجة أن الطالب لا يستحق شيئاً . وفى اليوم التالى أرسل شيخ الأزهر بأنه غير أعضاء اللجنة ، وقد أتى بأربعة أعضاء جدد ، وأبقى الشيخ البحراوى وواحداً آخر فقط ، وعين الشيخ بخيت بدل المفتى ؛ ويعتبر الشيخ المفتى هذا التغيير فى أواسط الامتحان وبدون سبب ظاهر ماساً بشرفه وشرف الأعضاء الذين غيروا .

وهو يطلب النظر فى شكواه ، والعمل على صون كرامته ، وكان ذلك فى ٢٥ يونيو .

وبعد عودتى إلى مصر ورد إلىّ من الجناب العالى باسم محمود محمد افندى أحد موظفى الديوان العربى رسالة مؤرخة فى ١٣ يوليو ، وفيها : « إن الجناب العالى اطلع على شكوى المفتى التى قدمها للقائمقام ، ويأمرنى باستحضار المفتى وتعنيفه على شكواه وطعنه فى الشيخ الأكبر ، وبأنه كان الأولى تقديم هذه الشكوى إلى الجناب العالى بدل تقديمها إلى رئيس النظار ؛ ثم أطلب كذلك شيخ الأزهر ، وأخبره باستياء الخديو لهذه الأعمال التى تستدعى تكدير خاطره فى السفر الذى قصد منه إلى الراحة والاستشفاء ، وأن سموه كان قد نبه على الشيخ قبل سفره بتلافى مثل ذلك إذا حدث .

والخلاصة أن الجناب العالى لا يريد مطلقاً أن تتكرر هذه الفصول وتلك الضجات ، ولا سيما بين رجال الأزهر . »

وقد قمت بما كلفت به فى أسلوب أدبى لا يغضب الشيخين .

ثم وردت إلىّ رسالة أخرى بتاريخ ٢٢ يوليو ، وفيها يأمر الخديو أن أستحضر الشيخ المفتى ، وأخبره بأن الخديو مقتنع الآن بأنه يعنى بالمسائل الشخصية ، أكثر من أى شىء آخر ، وأن هذه هى النقطة التى كان يخشى سموه أن تسقط مركزه ومهابته ، ودليل ذلك ما حدث الآن من دسائسه فى حق شيخ الأزهر ؛ وأن شيخ الأزهر غير كفء حقيقة لأنه مكنه من التحدث ضده ؛ ولكن الجناب العالى لا بد أن يتخذ خطة إزاء شيخ الأزهر وإزاء المفتى معاً عند عودته ، وأنه منذ اليوم قد أمر بفصل ابنه الموظف بالأوقاف الخصوصية ؛ ويأمر جنابه بتبليغ هذا القرار إلى مدير الأوقاف الخاصة للعمل به من اليوم ؛ أما الشيخ نفسه فسيكون حسابه معه يوم يعود .

---

(*) وهو يومئذ الشيخ حسونة النواوى

وفى الرسالة أمر كذلك بأن أقابل شيخ الأزهر وأفهمه أن يسير فى طريقه دون تغيير فى خطته حتى لا يفهم أحد أن المفتى ظفر به أو فاز عليه .

وأن أقابل بطرس باشا وأخبره بأنه إذا حضر له المفتى فانه يعنفه ويفهمه بأن ما حدث من الجناب العالى فى موضعه .

وأن أنبه على أحمد شوقى بك بالايعاز إلى الصحف الوطنية لتعلن طرد ابن الشيخ المفتى من الأوقاف الخديوية ، حتى يذاع الأمر ويعلمه الجميع .

فنفذت هذه الأوامر فى الحال ، وحاول الشيخ المفتى أن يبرىء نفسه ويشكو من قسوة القرار القاضى بفصل نجله ، ولكننى أريته خطأه فى تصرفاته .

**وفاة البرنس محمد ابراهيم وحيد الدين** . فى ٢٠ أغسطس توفى فى فرنسا البرنس محمد ابراهيم وحيد الدين ، وشيعت جنازته فى ٤ سبتمبر بالاسكندرية وفى اليوم التالى بالقاهرة ؛ ودفن بمدافن الامام الشافعى ؛ ورافقت جثمانه من الاسكندرية إلى القاهرة حرمه البرنسيس صالحة هانم والبرنس ابراهيم حلمى باشا ، وبعض البرنسات .



البرنس محمد ابراهيم وحيد الدين

**وشاية يعقبها انقاص مرتبى** . فى ١١ أبريل قصدت إلى المستشار المالى وأتممت — بناء على الأمر — معه موضوع الزيادة المطلوبة لمرتبات الديوان الخديوى فى الميزانية — وكانت لم تتغير من عهد توفيق — فأصدر الأوامر اللازمة لتنفيذها .

وكنت قد لاحظت أثناء وجود الخديو بالاستانة تغيراً من ناحيتى لم أعرف سببه فى حينه ، وبعد رجوعى للقاهرة جاءتنى رسالة بتاريخ ٩ يوليو من جنيف بامضاء (محمود محمد) .... بأنه بناء على الأمر الخديوى يجب أن يكون مرتبى كمرتب عزت بك ألفاً ومائة جنيه بدلا من ألف ومائتين كما هو الآن ، وذلك لأن سموه لاحظ ألا يكون هناك فارق فى مرتبات رؤساء الديوان . وقال لى محمود محمد افندى فى الرسالة ، إنه عرض

لسموه أن هناك وفراً فى ميزانية السراى يمكن أن يكمل منه مرتب عزت بك إلى ألف ومائتى جنيه فأمر سموه ببقاء المتوفر ، ووعد بأن يكمل مرتبنا فى العام الآتى .

وقد فهمت ، عند ورود هذه الرسالة ، أنّ لما شعرت به من تغير الجناب العالى نصيباً من الصحة ، فحاولت أن أعرف السر فى ذلك . وأخيراً علمت أنه أثناء وجودى بالاستانة وشي فى حق لدى سموه بأنى أمرت بصنع « سقالة » لوابور « فيض ظفر » لدى مصلحة الركايب ومن أخشابها . وهذه الوشاية تطوع بها زامر افندى ضابط بوليس السراى .

وعلى أثر ذلك بعثت برسالة لسمو الخديو أنفى فيها مارقى اليه ، وأبين أننى دفعت ثمن « السقالة » لمصلحة الركايب ، وكذلك كل ما تكلفه « فيض ظفر » من الاصلاحات وبعثت بالايصالات التى تثبت ذلك ، ورجوت سموه صفاء خاطره من ناحيتى مع استعدادى لتنفيذ إرادته فيما يختص بمرتبي — وإن كان المؤلم فى ذلك أننى أنا الذى سأقدم الميزانية لنظارة المالية وسأعاقب نفسى بيدى . . . الخ .

وفى ٢٧ أغسطس جاءنى رد بامضاء محمود محمد افندى يتلخص فى « أن الجناب العالى لم ينظر فى مسألة المرتبات إلى الوشاية التى ذكرتها فى رسالتى ولم يبد على سموه أى غضب أو تأثر حينما أمر بذلك ، وأنه متأكد أن الجناب العالى سيفى بوعده فى العام القادم . »

وفى ٢ اكتوبر قدم الخديو من الاستانة وكنت فى المستقبلين ، وقد أردت أولا أن أخاطبه فى الموضوع ، ولكنى فضلت الانتظار حتى تسنح فرصة مناسبة ؛ وكان ذلك فى يوم ٤ أكتوبر إذ استدعانى سموه إلى قصر المنتزه ، واستقبلنى ببشاشة ولكنى كنت لا أزال منقبض الصدر ، وقد سألنى رأيى فى تعيين « زامر افندى » ملاحظاً لمريوط ، وكان أمره قد صدر بذلك ، فانتهزت الفرصة وقلت لسموه : « لولا أن هذا الرجل فى خدمة أفندينا لما تأخرت عن مقاضاته أمام المحاكم على وشايته وزعمه أنى استخدمت «سقالة» لمصلحة الركايب فى فيض ظفر مع أنى دفعت ثمنها كما ينطق بذلك السند الذى بعثت به لأفندينا ! » فطيب خاطرى من هذه الوجهة ، وأرانى ، فى تلطف ، أننى مخطىء فى تكليفى واحداً من المصلحة بعمل « السقالة » ، وكان الأولى أن أوسط أحد أصحابى . فقلت لسموه : « إننى لم أجد بين أصحابى من أستطيع تكليفه هذا العمل . » ثم قال لى : « إنى أعرف أنك دفعت أجراً عن كل شىء أجرى فى فيض ظفر ولكنهم خدعوك واستخدموا عمال المصلحة . » ثم أشار إلىّ من طرف خفى أن أحمد الله على

أنه لم يعاملنى كما عامل عزت بك وغيره ، وذلك لأنه علم أننى دفعت نقوداً ؛ أما هم فاستخدموا بعض الزوارق لمصالحهم الخاصة .

وفى أواخر اكتوبر أتممت عمل ميزانية المعية وعرضتها على سموه وقلت : « إنه بناء على الأمر وضعت بيدى أمام اسمى ١١٠٠ جنيه فى العام وكذلك أمام اسم عزت بك ؛ ولكن يا أفندينا ماذا يكون موقفى أمام المالية التى قررت لى ١٢٠٠ جنيه ؟ » فأجابنى : « يا شفيق ، أنت تعلم أن حسن عاصم باشا مع تمسكه بالرياسة وحبه أن يعمل مستقلا لم يعمل ما عملته أنت . » فعرفت فى الحال سبب غضبه وهو أنى كتبت فى الميزانية عناوين جديدة لبعض الوظائف ، فاعتذرت عن ذلك لسموه بأن غرضى أن تكون ميزانية المعية مرنة ، واستسمحته فى أنى لم أستشره فى ذلك . فنظر فى الميزانية ورأى فيها وفراً فأضاف منه إلى مرتبى ومرتب عزت بك مائة جنيه لكل منا ؛ وقدمت الميزانية على ذلك .

**حادثة دنشواى .** كان من أعظم حوادث هذا العام حادثة دنشواى المروعة التى اهتزت لها البلاد من أقصاها إلى أقصاها ، وكان لها أسوأ الآثار ؛ وخلاصتها أن فرقة من الجنود الإنجليزية خرجت مع ضباطها قاصدة إلى الاسكندرية بطريق البر ؛ وكانت الحكومة قد أرسلت أوامر إلى العمد والحكام الاداريين بالعمل على راحتهم عند مرورهم ببلادهم ؛ فلما وصلت هذه الفرقة إلى منوف أخبر بعض رجالها مأمور المركز برغبتهم فى الصيد ببلدة دنشواى المشهورة بكثرة حمامها ، وتوجه إليها بالفعل خمسة من الضباط للصيد ؛ ولما وصلوا إليها انحدر بعضهم إلى أجران البلدة ، وأراد أحدهم صيد حمامة فأخطأ التصويب ، وجرح امرأة كانت تسوق النورج ، واشتعلت النار فى ذلك الجرن ؛ وكان زوج المرأة حاضراً فهجم على الضابط وأراد أن يقوده إلى مركز الحكومة ؛ واجتمعت حولها الأهالى ، وجاء بقية الضباط لانقاذ زميلهم ؛ وفى أثناء ذلك حضر الخفراء وشيخهم لانقاذ الضابط ، فظن بقية الضباط أنهم آتون للفتك بهم فأطلقوا النار عليهم ، فأصيب شيخ الخفراء وعدد من الأهالى .

وعندئذ هاج السكان ورجموا الضباط بالحجارة ، وضربوهم بالعصى الغليظة ، فأصيب منهم الماجور كوتين وجرح اللفتننت سميث ؛ وقد قبض الخفراء على هذين الضابطين وثالث معهم وجردوهم من سلاحهم وحبسوهم حتى جاء ملاحظ البوليس ، وأوصلهم إلى معسكرهم . أما الضابطان الآخران ؛ وهما الكابتن بول والطبيب البيطرى ، فهربا وقطعا نحو ثمانية كيلو مترات عدواً ، ثم سقط الكابتن صريعاً لأنه كان مصاباً

بجراح خطيرة وتوفى على الأثر . وأخيراً توجـه الطبيب وأخبر العساكر فحضروا على الفور ، وقبضوا على من كان حول القتيـل من الأهالى وفرّ أحد الأهالى من أمامهم فتبعوه وقتلوه ومثلوا بجثته .

وأبلغ الحادث إلى السلطات العليا فحضر فى الحال مستشار الداخلية ومدير المنوفية ورئيس النيابة وعدد عظيم من رجال البوليس مسلحين بالبنادق والسونكى ؛ وقبض على عدد كبير من أهالى دنشواى ، وبدىء بالتحقيق معهم فى الحال ؛ واستمر التحقيق عدة أيام ؛ ثم صدر القرار باحالتهم إلى المحكمة المخصوصة فى يوم ٢٤ يونيو ليحاكموا أمامها ؛ وكانت مؤلفة من بطرس غالى باشا رئيساً ، والمستر هيبتر وفتحى زغلول بك والمستر بوند والقائمقام لادول القائم بأعمال المحاماة والقضاء فى جيش الاحتلال .

ثم وقف عثمان بك مرتضى وتلا قرار نظارة الحقانية بعقد المحكمة المخصوصة للنظر فى التعدى الذى وقع فى ١٣ يونيو ؛ ثم قرأ تقرير الاحالة الصادر من سعادة شكرى باشا مدير المنوفية بناء على انتدابه من حكمدار العاصمة ، وهو يتضمن تفصيل الحادثة .

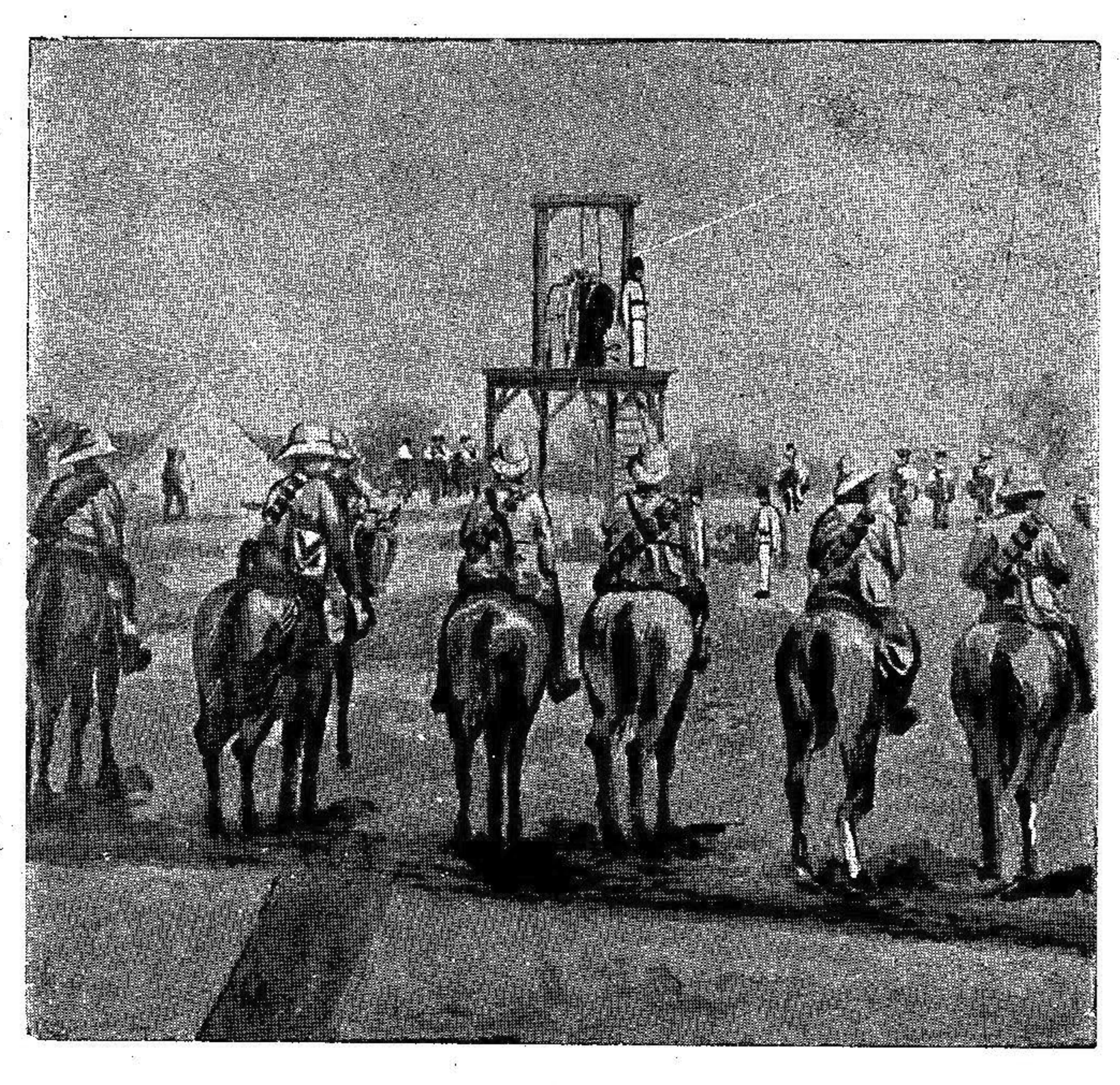
وعلى أثر ذلك قام ابراهيم الهلباوى بك المحـامى العمومى وذكر وقائع الحادثة ، وقال : « حيث إن هذه الجريمة من الجرائم الشديدة ، فنطلب معاقبة المتهمين بأشد عقوبة بعد سماع شهادة الشهود . » وكان محامو المتهمين هم أحمد لطفى بك ، ومحمد يوسف بك ، وعثمان يوسف بك ، واسماعيل عاصم بك .



أحمد فتحى زغلول بك



ابراهيم الهلباوى بك



إنفاذ عقوبة الاعدام فى المحكوم عليهم فى حادثة دنشواى

وبعد انتهاء الاستجوابات والدفاع قام ابراهيم الهلباوى بك وقال : « لا يوجد مصرى لايشاركنى فى شعورى نحو الحادثة ، ولذلك أطلب الحكم على المتهمين بأشد عقوبة . »

ثم قال : « فاذا تقدمت اليكم وطلبت رفع كل رحمة من نفوسكم لمعاقبة هؤلاء المتهمين وخصوصاً رؤساء العصابة لا أكون مغالياً . »

وفى ٢٧ يونيو أصدرت المحكمة حكما لا يقبل الطعن وهو يقضى على أربعة بالاعدام ، وعلى اثنين بالأشغال الشاقة المؤبدة ، وعلى واحد بالسجن خمس عشرة سنة ، وعلى ستة آخرين بالسجن سبع سنين ، وعلى ثلاثة بالحبس مع التشغيل سنة ، وجلد كل واحد منهم خمسين جلدة ، وعلى خمسة بجلد كل واحد منهم خمسين جلدة ؛ وتبرئة الباقين والافراج عنهم فى الحال إن لم يكونوا محبوسين لسبب آخر .

وفى يوم الخميس ٢٨ يونيو نفذ حكم الاعدام والجلد فى وقت واحد فى قرية دنشواى .

وكانت الاجراءات الشنيعة التى لجأ اليها رجال الاحتلال فى هذا الحادث مثار سخط عميق فى مصر والخارج . وأذكى هذا السخط ما قام به مصطفى كامل من الحملات القوية فى منتديات أوربا وصحفها منوها بفظاعة الأحكام التى صدرت وشذوذ الاجراءات التى اتبعت وكونها تتنافى وأبسط قواعد المدنية والعدالة والانسانية . وكان لهذه الحملات أثرها فى انجلترا ذاتها ، وتأثر بها فريق كبير من الرأى العام البريطانى ولاسيما دوائر الأحرار ؛ وظهر صدى هذا الأثر فى البرلمان حيث استجوب السيرادوارد جراى عن حادثة دنشواى ، فلم يجد ما يدافع به عن خطة المحتلين فى هذا الحادث سوى اتهامه المصريين بالتعصب وبأن هذا التعصب قد بلغ حداً يخشى منه على شمال إفريقية كله . ولكن المصريين ، وحتى النزلاء الأجانب فى مصر ، احتجوا على هذه التهم الباطلة ، ودوّى هذا الاحتجاج ثانية بين أرجاء البرلمان الانجليزى ، فاضطر السير جراى فى تصريح ثان أن يستبدل كلمة التعصب بكلمة القلق . وكان لهذا التراجع مغزاه وأثره فى الافراج عن المحكوم عليهم فى حادثة دنشواى كما سيجىء .

وقد نوهنا فيما سلف بقطع العلاقات بين الخديو ومصطفى كامل فى سنة ١٩٠٤ فلما عزم مصطفى على السفر لأوربا لقيامه بالمدافعة عن شناعة هذه الحادثة رأى أنه من الواجب عليه أن يعيد الصلات الحسنة بينه وبين الخديو حتى يستنير برأيه ويظاهره على إثارة الرأى العام فى أوربا وانجلترا ضد هذا الحادث . فكاتب الخديو بوساطتى فوافق عباس وأبلغت مصطفى ذلك فسافر إلى باريس فلندره وقام بحركة ضد كرومر وخطب

هنـاك خطباً كبيرة فى مجمع من الكبراء كما كتب عدة مقـالات فى الصحف الفرنسية وخصوصاً الفيجارو .

وانتهت جهوده باثارة الرأى العام الانجليزى نفسه على شناعة الاجراءات التى اتخذت ، وبما وقع فى مجلس العموم الانجليزى من استجواب كان له أثره فى صدور العفو عن مسجونى دنشواى كما سيأتى .

**الخديو والنظار والانجليز** . فى يوم ٢٦ اكتوبر زار اللورد كرومر الجنـاب العالى وأبلغه أنه اتفق مع ناظر خارجية انجلترا على توسيع اختصاص النظار ، والتمس من سموه تعيين سعد بك زغلول ناظراً المعارف ، فوعده سموه بابداء رأيه فى الغد .

وبعد المداولة فى اليوم التالى بينه وبين رجال المعيـة ، قر الرأى على أن أقابل مصطفى فهمى باشـا وأبلغه موافقة الخديو على هـذا الاقتراح . وقد تسلمت الدكريتو الخاص بذلك وعدت للاسكندرية فوقعه سموه ، وأعدته ليلا .

ولم يرتح الخديو أولا لتعيين سعد زغلول ، ولكنى تعاونت مع الدكتور صادق رمضان ، طبيب المعية ومن أصدقاء مصطفى كامل ، على تحسين العلاقات وإزالة سوء التفاهم الذى يرجع إلى كثرة اختلاط سعد بك بالمرحوم الشيخ محمد عبده (*) .

وفى ٣ نوفمبر صدر لى الأمر بالسفر إلى القاهرة ومقابلة بطرس باشـا وتفهيمه أن الجنـاب العالى كان ينتظر منه بعض معلومات عن مسألة الأزهر وعزم شيخه على الاستقالة وعما إذا كان الشيخ شاكر يصلح خلفاً له . وذلك قبل مقابلة المستشار المالى لجنابه حتى يكون على بينة من هذه الشئون ، وأنه الجناب العالى ينوى عند استقالة شيخ الأزهر أن يطلب تعيين الشيخ حسونة أو الشيخ شاكر . وأن أسأله رأيه كذلك فى حضور البرنس محمد على باشـا صلاة الجمعـة اليتيمة بجامع عمرو بالنيابة عن الخـديو ، وكذلك رأيه فى أن يرسـل برقية لكرومر يوم عيد الملك بالاعراب عن أسفه لعدم شهود هذه الحفلة أو يكتفى بارسال برقية تهنئة للملك .

فوافق بطرس باشا على مسألة الانابة فى صلاة الجمعة ورأى أن يرسل الخـديو برقية بالاعتذار . أما مسألة الأزهر فاستحسن بقاء الحـال على ما هى عليه وحمل شيخ الأزهر على عدم الاستقالة ، لأن الظروف غير ملائمة الآن .

---

(*) وقد منح سعد بعدئذ رتبة الباشوية .

**تأسيس شركة ليتاندار والاستاندارد .** تم الصلح بين الخديو ومصطفى كامل كما نوهنا سابقاً دون أن يتقابلا . فلما رجع الخديو من أوربا إلى الاسكندرية ثم عاد إلى القاهرة وكذلك رجع مصطفى كامل من أوربا فى ١٥ أكتوبر توسط الدكتور صادق رمضان ومهد السبيل للمقابلة وفعلا اجتمع مصطفى كامل والدكتور صادق رمضان ومحمد فريد بك ولطيف سليم باشا وقابلوا الخديو فى سراى مسطرد واتفقوا على تأسيس الحزب الوطنى وجريدتى ليتاندار الفرنسية والاستاندارد الانجليزية ، وأوعز الخديو سراً إلى الكثيرين من الأغنياء بالمساعدة ومنهم البرنس جميل طوسون واحمد مدحت يكن باشا وعمر سلطان بك ومحمد بك فريد كما وعد الخديو بالمساعدة فى هذا المشروع . وقد تكررت المقابلات السرية بينهم والخديو فى جامع سيدى التبرى بزمام القبة . وقد علمت هذه التفصيلات من عباس . وقد سرنى هذا الوفاق .

وفى ديسمبر سافر مصطفى ومحمد بك فريد إلى أوربا لانتخاب المحررين فى الجريدتين .

وعاد الخديو إلى القاهرة فى ٢٤ نوفمبر ، وفى ٢٩ منه قابل اللورد سموه وقال له : « إن وكالة روتر ورد إليها تلغراف فيه أن جريدة التيمس نشرت مقالا لمكاتبها فى مصر يدعى فيه أن الخديو يعضد مصطفى كامل بالمال لنشر جريدة فرنسية (*) » ، وانتقد اللورد هذا العمل بشدة ، فأجابه الخديو بأن ذلك لا أصل له وأنه لم يتقابل مطلقاً مع مصطفى كامل ولم يمده بمعاونة ما ، لا مباشرة ولا بالواسطة ؛ فقال اللورد ربما كان المشجع من أعضاء العائلة الخديوية ، فأجابه سموه بأن أغلبهم فقراء ولا يستطيعون بذل مثل هذه المعاونة ! فقال اللورد : « إن محمد بك فريد يمده بالمال . » فأجاب سموه بأن هذا البيك ليس من العائلة الخديوية ولا سلطان للخديو عليه .

وقد رأيت الخديو عقب هذه المقابلة فوجدته فى غاية الغضب والتأثر ، وقال لى إنه لا يطيق صبراً على هذه الحالة ولا يحتمل هذه الاهانات بل يفضل الاعتزال على هذه المعاملة ، فهدأت روعه واشترك معى فى ذلك محمود بك صادق من رجال المعية .

وقد جال بخاطرى أن جنوح الانجليز إلى هذه المعاملة يرجع إلى مسألة طابا وعلمهم أن الخديو كان فى الظاهر معهم وفى الباطن مع السلطان وأكد ذلك لديهم عدم حضوره فى حفلة الملك .

---

(*) هى جريدة (L'Etandard égyptien) التى صدرت بعدئذ سنة (١٩٠٧) .

**مسألة الرتب أيضاً** . فى ٢٨ ديسمبر تقابل المستشار المالى مع الخديو ، فتحدث إليه فى أمر الرتب والنياشين ، وأنه من الضرورى أن تطلبها الحكومة للموظفين والأعيان فى عيد الجلوس ؛ وطلب الرجوع إلى دكريتو رياض باشا الذى يقضى بذلك فرأى سموه تأجيل البحث فى هذا الموضوع حتى يقابل اللورد كرومر فى الغد .

وفى اليوم التالى ، وهو المحدد لمقابلة اللورد كرومر ، حضر الشيخ على يوسف أولا وتحدث معه الجناب العالى فى الموضوع ، وعرض على سموه أن يقبل إعطاء الموظفين رتباً ونياشين . أما العمد والأعيان فلا ؛ لأن المفتشين الانجليز يوعزون للمديرين باعطاء صنائعهم أو من يقدمون الرشوة إليهم .

ثم حضر اللورد بعد ذلك وتحادث مع عباس ولكنهما لم يصلا إلى نتيجة حاسمة ؛ وكان سموه عقب المقابلة فى حالة تأثر وانفعال شديدين .